فوق الطاولة

د. سعد بساطة

من يشتري لي السعادة؟!

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في تموز ٢٠١١، قراراً يدعو الدول الأعضاء لقياس مقدار سعادة شعوبها للمساعدة بتوجيه سياساتها الاقتصادية، ونشرت لاحقاً دراسة متميزة شملت ١٥٦ دولة، وطرحت أسئلة على ١٠٠٠ شخص من هذه البلدان. وقامت بقياس مدى سعادة المهاجرين بكل بلد. استعرض التقرير الامتيازات التي تقدمها هذه الدول لشعوبها وأهم صادرات تلك الدول ؛ وعما توفره الدولة من إمكانات لرعاية المواطنين والمقيمين فيها مثل المواصلات والتعليم والصحة والخدمات وغيرها. يهمنا هنا هو المعايير التي اختارها الـ١٠٠٠ شخص من ١٥٦ دولة لقياس السعادة في أي دولة. جاءت الإجابة كالتالي:

أولاً قوة الاقتصاد، ويشمل ذلك دخل كل دولة ومتوسط دخل الفرد. وأتى الدعم الاجتماعي الذي تقدمه الدولة ثانياً، ومقياس عمر الفرد وحرية الاختيار والكرم، وأخيراً محاربة الفساد. وكان ترتيب الدول الخمس الأكثر سعادة: فنلندا، والنرويج، والدنمارك، وآيسلندا، وسويسرا. أما أقل الدول سعادة فهي: مالاوي (١٤٧)، وهايتي (١٤٨)، وليبيريا (١٤٩)، ورواندا (١٥١)، واليمن (١٥٢)، وتنزانيا (١٥٣)، وجنوب السودان (١٥٤)، وجمهورية وسط إفريقيا (١٥٥)، وبوروندي (١٥٦). الملاحظة الأولى عند قراءة التقرير هي أنه لا يوجد أي بلد عربي في قائمة الدول المتقدمة في معيار السعادة، في حين توجد دولتان عربيتان في ترتيب الدول الأكثر تعاسة هما اليمن وجنوب السودان. التساؤل الثاني الذي نود طرحه: لماذا لم تدرج أي دولة عربية خليجية في المستويات العليا في مقياس السعادة، مع أن المواطنين والمقيمين لا يدفعون ضرائب على الدخل، ويدفعون رسوماً مدنية على مستوردا‌تهم، وهم يتمتعون بالخدمات التي تقدمها الدولة الريعية من النفط، فالتعليم والصحة وخدمات الطرق وغيرها كلها تدفعها الدولة...؟

إذاً ما مبرر عدم السعادة؟ علماً بأن الدول التي حصلت على المراتب الأولى في مقياس السعادة تعمل شعوبها وتدفع ضرائب عالية وهي مرتاحة من دفع الضرائب...؟ لأنه يحق لهم محاسبة المسؤولين عن كل جنيه أو دولار يتم دفعه. المعنى ببساطة أنه لا علاقة بين الرسوم والضرائب والتمتع بالسعادة في أي بلد، فالشعوب المتحضرة والراقية لديها الاستعداد للعمل ودفع الضرائب والرسوم ما دامت الحكومة مهمتها مراعاة مصالح الشعب. الكرم الحكومي للدول لا يؤدي إلى سعادة شعوبها، فالدول الإسكندنافية توجد فيها ضرائب تعد من أعلى الدول في العالم ومع ذلك جاءت نسبة السعادة فيها في المقدمة. أعجبني التقرير لأنه لا يقيس فقط سعادة المواطنين بل المهاجرين أيضاً في كل بلد، وكانت النتائج بالنسبة لرضا المهاجرين مرتفعة لأن الدولة تعاملهم معاملة إنسانية راقية... والهدف من ذلك واضح، وهو إذا أردْ‌ت وعاملت الوافدين أو المهاجرين معاملة إنسانية فهم حتماً سيزيدون من عطائهم وإنتاجيتهم. فسعادة المواطنين لا تأتي على حساب الوافدين، والدول التي يكون فيها الوافد مرتاحاً وسعيداً سينعكس على أدائه في الدولة التي يعمل فيها. تنحو كل اقتصادات العالم لاتجاه نحو منح المواطن السعادة التي ينشدها؛ ويجتمع العلماء كل عام مستخدمين مؤشرات عديدة لقياس متوسط سعادة المرء في الدول المختلفة؛ وذلك لوضع جدول بتصنيف الدول من حيث تحقيقها لشعور مواطنيها بالسعادة؛ سئل حكيم: «ما العوامل التي تؤدي إلى سعادة الإنسان؟» أجاب من دون تردد: «الصحة، المحبة، ثم المال». «لا تنس أن المال لا يشتري المحبة. ربما يتمتع الثري بمال كثير جداً، فيكثر المنافقون والمتملقون من حوله، وتصبح المحبة سلعة متوفرة لقاء ماله، ولكن ليس لميزات شخصه. هكذا، إذا قل المال، تلاشت المحبة، وابتعد المحبون». السعادة تصبح مقياس المستقبل أكثر من الناتج المحلي الإجمالي وقد بدأت الدول القومية في التنافس في ترتيبات السعادة العالمية وخطة السياسة وفقاً لإحصاءات الرفاهية. أن فكرة أن السعادة يمكن قياسها ورسم خرائط لها، وأنها تختلف جغرافياً، قد تم تأسيسها منذ ٢٠١٢، تقرير السعادة العالمي يطلق بفارغ الصبر ترتيباً عالمياً للسعادة. وتستند هذه الاستطلاعات إلى استطلاع عالمي يطالب الناس بتقييم شعورهم حيال حياتهم على مقياس من صفر إلى عشرة.

رئيس لجنة الاستيراد باتحاد غرف التجارة: «المركزي» سيقدم الدولار مسبقاً للمستوردين كي لا يحصلوا عليه من السوق السوداء

رامز محفوظ

أصدرت لجنة إدارة مصرف سورية المركزي قراراً يقضي بجعل رقابة «المركزي» على مصادر تمويل المستوردات سابقة وليست لاحقة بحيث يقوم المستورد بمراجعة المركزي بالوثائق التي تثبت مصدر تمويل مستورداته للحصول على كتاب يسمح له بتخليصها جمركياً.

ويتضمن قرار اللجنة تعديل القرار رقم ١٧٧٠ الصادر بتاريخ ٢٠٢١/٨/٣١ حيث تم إلغاء المادة ٢ منه وإعادة صياغتها إضافة إلى تعديل المادة ٣ وتعديل الفقرة الأخيرة من المادة ٦.

وأكد حاكم مصرف سورية المركزي عصام هزيمة أن من شأن القرار المذكور تبسيط إجراءات التخليص الجمركي من جهة وتحقيق الرقابة الآنية على مصادر تمويل المستوردات من جهة أخرى فتتم معالجة المخالفات في حينها.

وأشار هزيمة إلى أن المصرف المركزي ماض في إجراءاته لضبط سوق القطع الأجنبي وتحقيق رقابة فعالة على عمليات تمويل المستوردات تضمن انسيابية في تأمينها مع مراعاة التقيد بالشفافية بآلية عمل المستوردين ومصادر تمويلهم.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين رئيس لجنة الاستيراد في اتحاد غرفة التجارة السورية برهان حفار أن القرار جيد وهذه الخطوة تعتبر جيدة والهدف منه تيسير أمور المستوردين.

وأضاف: قبل صدور القرار كان المستورد الذي يحصل على إجازة الاستيراد ويريد استيراد بضاعة ما يأتي ببوليصة الشحن إلى المصرف المركزي ويحصل على الدولار بموجب البوليصة أما بعد القرار فسيتم تزويد المستورد بالدولار مسبقاً من أجل ألا يشتريه من السوق السوداء.

ولفت إلى وجود مشكلة بالنسبة للقرار وهي اشتراط المركزي إحضار الأوراق المطلوبة للاستيراد خلال مدة شهرين على حين أن إحضارها يحتاج لما يقرب من ستة أشهر ، بمعنى أن المستورد سيقوم بتنظيم تعهد بإحضار شهادة جمركية تفيد بأنه قام بتخليص البضائع خلال مدة شهرين لكن على أرض الواقع تحتاج البضاعة لمدة تزيد على أربعة أشهر بين شحن وتخليص جمركي وغيرها ونحن طلبنا من المركزي أن يتم تمديد المدة لتصبح ستة أشهر، مشيراً إلى أنه لم يتم بعد رفع كتاب إلى المصرف المركزي بتمديد المدة ومن المفترض أن يتم رفعه من غرفة تجارة دمشق اليوم.

في سياق متصل كشف مستورد فضل عدم ذكر اسمه عن تراجع واضح حصل في حركة استيراد البضائع منذ حوالي ثلاثة أشهر تقريباً وحتى تاريخه، عازياً السبب في التراجع إلى التسعيرة التي تضعها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك للبضائع المستوردة التي لا تتناسب مع التكاليف الحقيقية التي يدفعها المستورد إذ إن دراسة الأسعار من الوزارة لا تكون عادلة للمستوردين ولا يعترفون بالمصاريف الإضافية، وبسبب هذه الإجراءات نجد أن كميات الزيت والسكر انخفضت في الأسواق نتيجة تراجع حركة المستوردات.

تأهيل «الزارة» يخفف التقنين بمعدل ساعة

وزير الكهرباء لـ«الوطن»: عمالنا قلصوا فترة الصيانة من ٦ إلى ٤ أشهر ووفروا عشرة ملايين يورو

عبدالهادي شباط

كشف وزير الكهرباء غسان الزامل لـ«الوطن» عن نجاح العاملين في محطة توليد الزارة بصيانة وتأهيل المجموعة البخارية الثانية وربطها بالشبكة، متضمنة العنفة والمرجل والمدخنة بخبرات وطنية وكوادر المحطة وإدخال نحو ٢٠٠ ميغاواط للشبكة، وأن جهود العمال وفرت ما يزيد على ١٠ ملايين يورو على الخزينة العامة وسرعت من عملية الصيانة بتقليص الجدول الزمني المقرر من ستة لأربعة أشهر عمل، وأن هذه الأعمال تأتي في إطار خطة وزارة الكهرباء لصيانة كل مكونات المنظومة الكهربائية وإعادة تأهيل ما خربته الحرب على سورية، وأن إنجاز تأهيل هذه المجموعة إلى جانب مجموعات أخرى في محطة الرستن وحلب التي من المتوقع أن تنتهي مع نهاية العام الجاري سيدخل نحو ٦٠٠ ميغاواط للشبكة.

بينما قدرت مصادر في الوزارة أن دخول نحو ٢٠٠ ميغا واط للخدمة من شأنه تحسين التغذية الكهربائية للشبكة بمعدل ساعة في حال بقاء حجم الطلب على الطاقة الكهربائية ثابتاً على حاله خلال الفترة الحالية وأنه سيظهر تحسن نسبي على الشبكة لكن أي تغيير في حالة الطقس باتجاه البرودة يتسبب في طلب اكبر على الطاقة الكهربائية وبالتالي زيادة الاستهلاك وامتصاص كميات التوليد التي أدخلتها المجموعة الثانية من محطة الزارة.

بينما بيّن مدير عام محطة توليد الزارة الحرارية مصطفى الشنتوت أن تأهيل المجموعة البخارية الثانية في محطة الزارة يحقق طاقة إنتاجية تقدر بنحو ٢٠٠ ميغا واط وهو ما يرفع الطاقة الإنتاجية لمحطة الزارة لحدود ٥٢٥ ميغا واط حيث يتم حالياً توليد نحو ٣٠٠ ميغا واط منها ١٢٥ ميغا واط من المجموعة الأولى و١٧٥ ميغاواط من المجموعة الثالثة وأنه مع دخول المجموعة الثانية بالخدمة يمكن رفع الطاقة الإنتاجية للمجموعة الأولى لحدود ١٨٥ ميغا واط، وأن صيانة هذه المجموعة وإدخالها للخدمة في زمن قياسي يمثلان إنجازاً نوعياً لأن الوضع التقليدي لصيانة مثل هذه المجموعات عادة ما يكون من خلال الاستعانة بالشركة المصنعة حصراً، لكن الظروف الظالمة دفعت للاعتماد على الخبرات المحلية وكوادر العمل، خاصة أن هناك الكثير من الخبرات المحلية مميزة وتمتلك مهارات وخبرات مهمة جداً يتم الاستعانة بها، وأنه بفضل الحفاظ على المحطة وتنفيذ الصيانات الدورية مازالت هذه المحطة تحافظ على قدرتها وطاقاتها الإنتاجية رغم مرور أكثر من ٢١ عاماً على تنفيذها.

ويأتي تأهيل المجموعة الثانية من محطة الزارة الحرارية ضمن حزمة من الأعمال التي تنفذها وزارة الكهرباء ضمن حزمة واسعة من المشاريع التي تنفذها في عدة محافظات لصيانة محطات توليد قائمة وتنفيذ محطات جديدة وأخرى للطاقات المتجددة يتوقع أن تؤثر إيجاباً في الطاقة المولدة بدءاً من العام القادم.

وكان أوضح مدير عام محطات التوليد بالوزارة محمود رمضان أن الوزارة انتهت من أعمال إعادة تأهيل العنفة الغازية ٣٤ ميغاواط في محطة توليد بانياس وتحويلها للعمل على الغاز الطبيعي بدلاً من المازوت ووضعها بالخدمة فضلاً عن المباشرة بإعادة تأهيل المجموعتين الأولى والخامسة في محطة توليد حلب حيث بوشر العمل في شباط الماضي بمدة تنفيذ ٢٣ شهراً على مرحلتين، وأن المرحلة الأولى لتأهيل المجموعة البخارية الخامسة مع المساعدات على مدى ١٥ شهراً بالتنسيق مع الشركة الإيرانية المنفذة لتكثيف الأعمال بحيث توضع بالخدمة نهاية العام الحالي لرفد الشبكة باستطاعة إضافية بحدود ٢٠٠ ميغاواط، أما المرحلة الثانية فهي للمجموعة البخارية الأولى ومدتها ٢٣ شهراً ومن المقرر وضعها بالخدمة خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٢ وترفد الشبكة باستطاعة إضافية بحدود ٢٠٠ ميغاواط.

وبالنسبة لمحطة توليد تشرين أشار مدير محطات التوليد إلى متابعة الإجراءات التعاقدية مع إحدى الشركات الروسية لإعادة تأهيل المجموعة البخارية الثانية فيها، ومن المقرر وضعها بالخدمة خلال النصف الثاني من العام القادم وسترفد الشبكة باستطاعة إضافية بحدود ٢٠٠ ميغاواط إضافة لمتابعة الإجراءات التعاقدية مع إحدى الشركات الإيرانية لإعادة تأهيل المجموعات البخارية الأربع مع مساعداتها باستطاعة إجمالية تبلغ ٥٦٧ ميغاواط في محطات توليد محردة وبمدة تنفيذ ٢٦ شهراً وعلى أربع مراحل ومن المقرر وضع المجموعات بالخدمة على التوالي بدءاً من نهاية عام ٢٠٢٢.

> شركات روسية وإيرانية لإعادة تأهيل مجموعات توليد تشرين ومحردة

وفيما يتعلق بمحطة توليد بانياس تتابع الوزارة الإجراءات التعاقدية مع إحدى الشركات الإيرانية لإعادة تأهيل المجموعة البخارية الأولى مع مساعداتها وباستطاعة إجمالية ١٥٠ ميغاواط بمدة تنفيذ ١٦ شهراً، يشار إلى أنه تم تأهيل وصيانة المجموعة الأولى من محطة الزارة الحرارية خلال العام الماضي (٢٠٢٠) بكلفة تقديرية تجاوزت ٧,٢ ملايين يورو تم تنفيذها بخبرات وطنية، وأن وزارة الكهرباء تعول على التوازي لصيانة مجموعات التوليد لديها على التوسع في مشروعات الطاقات المتجددة.

٤٠٠ خبير عقاري منهم مديرون وأساتذة جامعات

ياسين: التخمين يختلف عن البيوع العقارية

طلال ماضي

وصل عدد خبراء التقييم العقاري المرخصين والمقيدين بالسجل الخاص بخبراء التقييم العقاري، والممسوح لهم العمل بعد الحصول على شهادة ورخصة مزاولة مهنة التقييم العقاري من هيئة الإشراف على التمويل العقاري حوالي ٤٠٠ خبير، ويعملون وفقاً للقانون رقم ٨ لعام ٢٠١٢ الناظم لمهنة الخبير العقاري، متنوعي الخبرات والمعارف والشهادات.

وحدد القانون وفق مدير عام الهيئة انتصار ياسين في تصريح لـ«الوطن» على كل من يعمل كخبير عقاري الحصول على شهادة خبرة في هذا المجال ورخصة مزاولة مهنة التقييم العقاري، وتحديداً من حملة الإجازات الجامعية (الهندسة المدنية والمعمارية والاقتصاد والحقوق) وفقاً لأحكام القانون ٨ لعام ٢٠١٢.

وأشارت ياسين إلى أن الهيئة تتلقى يومياً طلبات تدريب للانضمام إلى مهنة التقييم العقاري من خبرات مختلفة تعمل في السوق، ولديها خبرة جيدة في العمل العقاري والسوق العقارية السورية وكل من يقدم خبرته بجدارة ويعمل بأخلاق المهنة سيتم اختياره من الجهات العاملة التي يتطلب عملها طلب التخمين، مشيرة إلى أنه في بداية كل عام تعمل الهيئة على إعداد قوائم بأسماء الخبراء المرخصين وأرقام هواتفهم وتعميمها على الجهات العامة والخاصة تاركين لها حرية الاختيار. كما تنشر أسماء الخبراء المرخصين على صفحة الهيئة على «الفيسبوك» لتكون متاحة للجميع.

وحول الشكاوى التي ترد إلى الهيئة حول سلوك بعض المقيمين العقاريين والضرر الذي يتسببون به نتيجة الغش بالتقييم ووضع قيمة أعلى أو أقل من قيمة العقار بينت ياسين أن الهيئة لم تتلق أي شكوى خطية بهذا الخصوص وهناك بعض الاستفسارات التي ترد ولدى الهيئة لجنة تأديب تدرس أي إشكالية أو أي شكوى بحق أي مقيم عقاري، وتندرج العقوبات بحق المخالفين وفق القانون من التنبيه إلى إلغاء الرخصة حسب الضرر الحاصل من سوء التقييم، مشيرة إلى أن تقدير قيمة العقارات يتم بالاستناد إلى المقارنة مع الأسعار في السوق بحسب عمليات البيع والشراء التي تمت مع وجوب مراعاة ما تفرضه طريقة المقارنة من حدود على القيمة السوقية للعقارات عن طريق فحص الأسعار التي تدفع.

وبينت ياسين أن الهيئة وضعت وفق القانون أسساً ومعايير للتقييم العقاري متوافقة مع معايير التقييم العالمية، ويتم العمل على تطويرها بشكل مستمر، وتدريب الخبراء والمقيمين وذلك بخضوعهم لدورات تدريبية كل ثلاث سنوات وذلك للاطلاع على كل جديد في التقييم وذلك لمواكبة متغيرات سوق العقارات والاطلاع على كل جديد في مجال التقييم العقاري.

وحول حاجة السوق لأعداد أكثر لكون البلد يتجه إلى إعادة الإعمار بينت ياسين أن السوق مغطى بشكل كامل ولا يوجد نقص في عدد المقيمين والخبراء، وهناك فروقات في عدد الخبراء بين المحافظات من حيث العدد ونعمل على التشجيع لاستقطاب المزيد من المتدربين في بعض المحافظات التي تعاني من النقص في الخبراء.

وحول تضارب عمل المقيمين العقاريين مع قانون البيوع العقارية والقيمة الرائجة المحددة بينت ياسين أن عملية التقييم بالاستناد إلى البيوع العقارية تحدد السعر الرائج في منطقة بالكامل بينما عملية التقييم تحدد القيمة التخمينية بالنسبة إلى كل عقار حسب المعايير حيث تختلف القيمة التخمينية لكل عقار عن الآخر في المنطقة نفسها حيث يمكن أن يكون أكثر أو أقل من السعر الرائج.

وأكدت ياسين أن الهيئة تشدد في آلية ضبط عمل الخبراء للوصول إلى عمل نظيف والالتزام بأخلاقيات المهنة بصدق وأمانة والارتقاء بمهنة التقييم العقاري والدقة في تقديم قيم العقارات.

١٥ ألف طالب سددوا الرسوم الجامعية عبر «العقاري» خلال يومين

الوطن

كشف مدير عام المصرف العقاري مدين علي أن المصرف قدم عبر فروعه السبعة الموجودة في محافظتي دمشق وحلب خدمات تسديد الرسوم لـ ١٥٤٤٩ طالباً جامعياً، وذلك خلال يومي الأربعاء والخميس الماضيين، وهذا العدد يمثل أكثر من ٧٧٪ من إجمالي عدد الطلاب المطلوب دفع رسوم تسجيلهم عن طريق المصرف، ووسطياً قدم كل فرع خدمات تسديد الرسوم لأكثر من ١١٠٠ طالب يومياً. وفي التفاصيل، تم تسديد الرسوم لـ ١١٦٠٦ طلاب في دمشق وحدها، عن طريق ٥ فروع للمصرف العقاري، في حين تم تسديد الرسوم لـ٣٨٤٣ طالباً في محافظة حلب، عن طريق فرعين، وهي الفروع العاملة في تلك المحافظات. وكان الضغط الأكبر نسبياً على فروع المصرف يوم الخميس الماضي، حيث تم تسديد الرسوم لـ ٧٩٨٥ طالباً، مقارنةً بـ٧٤٦٤ طلباً يوم الأربعاء، وأنه استجابة لحالة الضغط والازدحام، كان المصرف قد مدّد ساعات العمل حتى الخامسة مساء لغاية نهاية الأسبوع القادم، كما فتح أبوابه السبت من ٨.٣٠ صباحاً، ومستمر بتقديم الخدمات حتى الساعة ٥ مساء، لضمان تقديم الخدمات لجميع الطلاب الذين يقدّر عددهم بقرابة ٢٠ ألف طالب.

ومن أسباب الازدحام أن فترة التسجيل كانت تنتهي بتاريخ ٢٧ الشهر الجاري، لكن وزارة التعليم العالي استجابت بتمديد مواعيد قبول التقدم إلى مفاضلة التعليم الموازي ومنح الجامعات الخاصة لغاية يوم الإثنين ١ / ١١ / ٢٠٢١.

«التموين» ترفع سعر ليتر المازوت الصناعي والتجاري إلى ١٧٠٠ ليرة

سالم: لا يوجد قرار رسمي برفع الغاز وبعض المعتمدين «لصوص» وأزمة الغاز من أوروبا

هناء غانم

أثبتت الأيام الماضية أن الحلول التي قدمتها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لتجاوز أزمة الغلاء والسيطرة على الأسواق لم تجد نفعاً.. فدوريات التموين لم تقدم تطوراً من جهة تسطير أرقام للمخالفات والكل يتقاذف مسؤولية الغلاء من طرف إلى آخر، فبين التجار والناس والجهات المعنية تضيع المسؤولية ومسلسل الغلاء مستمر يوماً بعد يوم.

واللافت أنه لا يخلو حديث الشارع هذه الأيام من تصور حال المستقبل في ظل غلاء الأسعار، وصعوبات الحياة، وثمة موجة كبيرة من التشكيك والشعور بتجاهل الجهات المعنية لحل مشكلة الغلاء ما يؤكد أن هناك خللاً حتى أصبحت الأسعار كالبورصة فالوضوي قائمة والأسعار مرتفعة، بالتأكيد نحن نتفهم حق أي جهة في الدفاع عن إجراءاتها وأفعالها. «الوطن» تواصلت مع وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم بخصوص الأسعار وهل هناك نية حكومية لرفع أسعار الغاز حيث أكد أنه لا يوجد قرار رسمي لرفع أسعار الغاز وفي حال سيكون هناك ارتفاع للأسعار فلن يشكل ارتفاع الأسعار عبئاً على المواطن، لكن هناك مشكلة بهذا الإطار لابد من حلها من جهة الفرق الكبير ببيع الغاز من قبل بعض المواطنين الذين هم خارج البلاد والأكثر من قبل الصناعيين وغيرهم حيث يحصلون على حصص كبيرة من الغاز الصناعي والمنزلي باستمرار- بما يفوق حاجتهم- فيتم بيع الباقي لهؤلاء اللصوص كما أن هناك أيضاً محلات ومنشآت توقفت عن العمل لأسباب مختلفة، أو كانت وهمية في الأساس تحصل على حصصها وتبيعها.

مؤكداً أن هناك عشرات آلاف الضبوط التي تسجل وبالنهاية لدينا عدد محدد من المراقبين وعند تقليل عدد المخالفين من جهة نستطيع الرقابة بشكل أفضل ونخفف من عمليات الفساد التي ازدادت مشيراً إلى أننا قمنا بجولات على معتمدي الغاز وتبين أن جزءاً منهم «لصوص» في أكثر من منطقة وتم اختبار اسطوانات غاز وزنها بشكل عشوائي، وتبين أن هناك نقصاً وسرقة في الكمية المخصصة لكل أسطوانة وتمت إحالة المخالفين للقضاء وفق المرسوم ٨ الخاص بحماية المستهلك.. وحول تأمين الغاز للمواطن أشار إلى أن هناك أزمة كبيرة في تأمين الغاز من أوروبا.

وفي السياق أصدر سالم قراراً رفع بموجبه مادة المازوت الصناعي والتجاري إلى ١٧٠٠ ليرة للبتر الواحد بعدما كان سعره ٦٥٠ ليرة.

وأكد القرار أنه يتوجب على الموزعين الإعلان عن أسعار مادة المازوت بشكل واضح ومقروء ضمن مراكز التوزيع ، مشيراً إلى أنه يخضع مخالفو أحكامه للعقوبات المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم ٨.

وذكر الوزير أن سياستنا الماضية بالتسعير كانت خاطئة لأنها كانت تقوم من دون معرفة التكلفة، الأمر الذي أدى إلى احتكار بعض الصناع وبناء عليه يتم العمل حالياً على أن تكون التسعيرة مبنية على الكلفة الحقيقية للمنتج المبينة على الوثائق المأخوذة من الجمارك وغيرها مع وضع هامش ربح بسيط، وعندها يكون هناك منافسة، مؤكداً أن الكميات متوافرة لكن العائق هو وسائل النقل وعدد السيارات.

نسبة الإشغال في عدرا الصناعية وصلت إلى ١٠٠ بالمئة

مدير مدينة عدرا الصناعية لـ«الوطن»: هناك خطة لتخديم مقاسم جديدة والتوسع بالمخطط التنظيمي للمدينة

الوطن

أكد مدير مدينة عدرا الصناعية فارس فارس في تصريح خاص لـ«الوطن» أن هناك خطة لتخديم مقاسم جديدة في المدينة الصناعية بعدرا والتوسع بالمخطط التنظيمي للمدينة.

ولفت إلى ستتم المطالبة بتوسيع المخطط التنظيمي في اجتماع سيعقده غداً مجلس إدارة المدينة وسيتم إقرار المشاريع التي تخدم القطاعات الجديدة، لافتاً إلى أن الإقبال على الاستثمار في المدينة الصناعية دليل على تمسك الصناعي السوري بأرضه ووطنه وحبه للإنتاج ويدل كذلك على حجم الدعم والخدمات التي تقدمها الدولة للصناعيين والتي أدت إلى الإقبال الشديد الذي نشهده على الاستثمار في المدينة.

وبيّن أن هناك تسهيلات يتم تقديمها للصناعيين منها التقسيط للصناعي عند حجز المقسم حيث يدفع ٣٠ بالمئة من قيمة الأرض المحجوزة لبناء المقسم وتكون مدة التقسيط عشر سنوات أو يدفع ٢٠ بالمئة وتكون مدة التقسيط خمس سنوات وخلال يوم يتم تخصيص المقسم للصناعي، فضلاً عن توفير الطاقة الكهربائية للمنشآت الصناعية في المدينة على مدار أربع وعشرين ساعة خلال الأسبوع ويكون التقنين فقط أيام العطلة وغيرها من التسهيلات الأخرى وكل هذه التسهيلات تشجع الصناعيين على الاستثمار في المدينة، موضحاً أن المدينة باتت متكاملة وكل خدماتها باتت متاحة وهناك سهولة في وصول المواد الأولية الخاصة بالصناعة إليها.

هذا ووصلت نسبة الإشغال في المقاسم الصناعية بالقطاعات الخمسة الأولى في عدرا الصناعية إلى ١٠٠ بالمئة.

وأوضح معاون مدير مدينة عدرا الصناعية مدين نصرة أن إدارة المدينة بصدد تخديم منطقة جديدة في القطاع السابع لطرحها للاستثمار كمقاسم صناعية.

وتضم مدينة عدرا الصناعية حالياً ١١٠٠ منشأة صناعية عاملة و٣ آلاف منشأة قيد البناء حسب نصرة الذي أشار إلى أن العمل جار بوتيرة عالية ومنتظمة لاستكمال البنى التحتية للمناطق القديمة في المدينة الصناعية وتلبية الحاجة الملحة للصناعيين مع تخصيص ١١ مقسماً للصناعيين لإحداث أبنية سكنية خاصة بالعمال.